أن يجيبك به وصفا واحدا ومعنى بن عاري العظيم وختمت الآية بقوله
وهو العلي العظيم لدلالة هذين الاسمين على تنزيهه عن الحلول وعلى علا
عن المكان والجهة وعلى إثبات العلو بالمنزلة والعظمة في المقدار ويعني
أشار ثم المصنف إلى بيان بعض أسمائه سبحانه وتعالى المنظم لبيان صفاته الزائدة
وأسماؤه تعالى كثيرة منها ما نقلناه من العلي العظيم ومنها العليم أي مما
يجب على المكلف اعتقاده أن من أسمائه تعالى العالم وكذا العلام والعليم لورودها
لأن أسماءه وكذا صفاته توقيفية على المختار من الخلاف بخلاف أسماء النبي
عليه الصلاة والسلام فإنها توقيفية اتفاقا للمشاحة الآدمي في حقه
ومساعحة خالقه ولأن تنزه البارئ عن النقائص قطعي بخلاف النبي فإنه
بشر يجري نطق الألسنة إليه ميلا لا يليق قال في الجوهرة
واختير أن الأسماء توقيفية كذا الصفات فاحفظ السمعية
فلا يجوز أن يسمى سبحانه إلا بما ورد في كتاب أو سنة صحيحة أو حسنة
أو انعقد عليه إجماع الأمة فلا يجوز أن يقال فيه عارف أو فطن أو عاقل
أو داري وإن ورد إطلاق ما رادفها عليه لعدم الورود فلا نزاع في
جواز الإطلاق إلا إذا كان اللفظ موهما لما لا يليق كالزارع والمنشئ
ونحو ذلك كالماكر والمستهزئ بيومئذ أو الدراية لأنه لا يكفي في عدم الإيهام
على إطلاق مجرد وقوعها في الكتاب والسنة بحسب اقتضاء المقام
بل يجب أن لا يخلو عن نوع تعظيم ورعاية أدب كما نص عليه السعد وغيره
وعند ورود منع الإطلاق لا نزاع في عدم الجواز واختلفوا حيث لا إذن

ولا منع

ولا منع في جواز الإطلاق ما كان تعالى متصفا بمعناه ولم يكن من الأسماء
الأعلام الموضوعة في سائر اللغات إذ ليس في جواز الإطلاق عليه محل
نزاع لا حد ولم يكن الإطلاق موهما نقصا بل كان مشعرا بالمدح فمنعه
جمهور أهل الحق مطلقا اسما أو صفة وجوزه المعتزلة مطلقا ومال الغزالي
لجواز إطلاق الصفة وهو ما دل على معنى زائد على الذات ومنع إطلاق الاسم
وهو ما يدل على نفس الذات واحتج الجمهور على ما اختاروه بأنه لا يجوز أن
يسمى النبي صلى الله عليه وسلم بما ليس من أسمائه بل لو سمي واحد من أفراد الناس
بما ليس به أبواه لما ارتضاه فالباري أولى فيجوز الإطلاق السمعي سواء
أوهم كالصبور والحليم والشكور أو لم يوهم كالعالم والقادر أو ورد إجما
لأنه غير خارج عن السمعي وأما القياسي فالأظهر منعه لإيهام أحد
المترادفين دون الآخر كالخالق وخالق القردة والخنازير والعالم
والعارف والجواد والسخي والحليم والعاقل وإن كان الجميع لمعنى واحد
كما أنه يمتنع إطلاق ما ورد على وجه المشاكلة والمجاز وما لا يجوز أيضا
أن يرد بما يقتضي الاشتقاق أو الكلمة المسموع الثابت بالإجماع الصانع
والموجود والواجب والقديم بل قيل إن الصانع والقديم مسموعان كالحنان
والمنان ولا يكفي في صحة الإطلاق مجرد التعبير بالفعل أو بالمصدر كصبغة
الله فلا يطلق عليه صابغ تنبيهات الأول حذف الموصوف
العالم إشارة إلى التعميم تقريره العالم بكل شيء كما أن في الإشارة إلى
عموم تعلقه عند قوله وهو بكل مكان بعلمه إلى آخ وإثباته بعلمه صفة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)